مجلس الوزراء يخوّل وزارة الكهرباء التعاقد لتجهيز ونصب محطات الديزل الثقيلة

□ بغداد / المدى

أعلنت الحكومة أمس الخميس، عن موافقة مجلس الوزراء على تخويل وزارة الكهرباء التعاقد مع شركة العز العامة لتجهيز ونصب وتشغيل محطات الديزل، بسعة ٤٠٠ ميغاواط، مؤكدة أن العقد أعتمد بمبدأ الدفع بالآجل.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في بيان صدر، أمس وتلقت المدى نسخة منه، إن "مجلس الوزراء وافق على تخويل وزارة الكهرباء التعاقد مع شركة العز العامة، التابعة لوزارة الصناعة، لتجهيز ونصب وتشغيل محطات الديزل، التي تعمل بالوقود الثقيل وبسعة (٤٠٠) ميغاواط، بمبلغ إجمالي قدره (٤٧٤) مليون دولار"، مبينا أن "تلك المحطات تجهز من قبل شركة (STX) الكورية الجنوبية بسعر ١,١٨٥ مليون دولار للمحطة الواحدة."

وأضاف الدباغ أن "هذه الموافقة تأتي ضمن سعي الحكومة لدعم المؤسسات والشركات الحكومية التي لديها قدرات لبناء ونصب وتجهيز وتشغيل مثل هذه المحطات بدلاً من الاستعانة بشركات أجنبية"، مشيرا إلى أن "ذلك سيوفر للقطاع الحكومي المزيد من الخبرات في هذا المجال ويمنح هذه الشركة المساهمة الفعالة في عملية إعمار العراق."

وأكد الدباغ أن "وزارة الصناعة والمعادن قد طلبت التعاقد مع وزارة الكهرباء لغرض تجهيز ونصب محطات ديزل تعمل بالوقود الثقيل"، لافتا إلى أن "هذا الطلب اقترن بموافقة لجنة شؤون الطاقة بشرط عدم فتح اعتماد احتياطي أو عادي سوى ضمان التسديد من وزارة المالية بموجب التخصيصات الاستثمارية لوزارة الكهرباء للأعوام القادمة كون العقد أعتمد بمبدأ الدفع بالآجل."

وتابع الدباغ أنه "سيتم تسديد تجهيز ونصب المحطات خلال عامين من تاريخ استلام السلفة التشغيلية والتي لا تتجاوز ٥٪ كدفعة مقدمة، كما وتسدد الـ٤٥٪ من قيمة العقد بعد سنة من تاريخ استلام الدفعة المقدمة"، موضحا أن "تسديد المبلغ المتبقي من العقد والبالغ ٥٠٪ بعد عامين من تاريخ السلفة التشغيلية."

وأشار الدباغ إلى أن "مصرف الرافدين سيقوم بتخصيص مبلغ القرض المطلوب لشركة العز العامة بما يعدل (٤٠٠) مليون دولار وبفترة سداد أمدها سنتان، وبفائدة ميسرة (٢٪) سنوياً"، مبينا أن "وزارة المالية ستتولى تسديد المبلغ عند الاستحقاق دون الحاجة إلى ضمانات، لان صلاحية الاقتراض من المصارف الحكومية بموجب المادة (٣٧) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١١ لا يستلزم معها تقديم أية ضمانات من قبل الحكومة للمصارف."

وكانت وزارة الكهرباء وقعت في نهاية العام ٢٠٠٨، عقدا مع شركة جنرال اليكتريك الاميركية لتجهيز العراق بـ ٥٦ وحدة توليدية كاملة، وعقد آخر مع شركة سيمنس الألمانية بتجهيز ١٦ وحدة كبيرة بسعة ثلاثة الاف ميغا واط .

وكانت وزارة الكهرباء قد وجهت في الـ ٢٥ من شهر كانون الأول من العام الماضي، دعوات مباشرة لعدد من الشركات العالمية المتخصصة في قطاع الكهرباء لتنفيذ ثلاث محطات غازية من بينها محطة كهرباء النجيبية في محافظة البصرة.

ويعاني العراق نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد العام ٢٠٠٣، في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

مشاريع كهرباء لسد النقص في العراق

بدء أعمال المنتدى الاقتصادي الكردستاني- النمساوي في أربيل

□ أربيل / المدى

استضافت مدينة اربيل امس الخميس، اعمال المنتدى الاقتصادي الكردستاني-النمساوي على قاعة فندق روتانا، بحضور نائب رئيس الوزراء النمساوي ووزير الخارجية، وعدد من مسؤولي ووزراء اقليم كردستان، وعدد من كبار التجار الكرد والنمساويين، ويستغرق المنتدى يوماً واحداً.

واوضح مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في حكومة اقليم كردستان فلاح مصطفى ان "حكومة اقليم كردستان ترحب بعمل الشركات النمساوية في الاقليم، وتعرب عن استعدادها لتقديم جميع التسهيلات الممكنة لانجاح عملها في كردستان".

وفي المقابل، قال نائب رئيس الوزراء النمساوي مايل سبين ليكر "أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن سعادتي بالمشاركة في الملتقى الاقتصادي الكردستاني-النمساوي، بهدف تعميق العلاقات الثنائية بين فيينا وأربيل في جميع المجالات، ولاسيما في المجال التجاري."

واضاف قائلاً ان "النمسا ستواصل علاقات التعاون مع اقليم كردستان في جميع المجالات، حرصاً على تعزيز العلاقات المشتركة بين الجانبين".

من جهته، قال رئيس غرفة تجارة وصناعة اربيل دارا جليل خياط لـ(آكانيوز) ان "المنتدى الاقتصادي الكردستاني-النمساوي يعقد لمدة يوم واحد، ويشارك فيه ٦٠ تاجراً من اقليم كردستان، و٦٠ تاجراً نمساوياً.

رئيس التجمع الصناعي: الاستيراد العشوائي وراء تدهور القطاع الصناعي

□ بغداد / المدى

أرجع رئيس التجمع الصناعي العراقي عبد الحسن الشمري أسباب تدهور القطاع الصناعي إلى الاستيراد العشوائي وإغراق السوق بالسلع الأجنبية وعدم تفعيل القوانين.

وقال الشمري في تصريح صحفي أمس الخميس: أن السبب الرئيسي الذي يقف وراء تدهور القطاع الصناعي وعدم تطوره، الاستيراد العشوائي غير المنضبط للبضائع وإغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية الرديئة المنشأ، إضافة إلى عدم تفعيل القوانين التي تم إقرارها من قبل مجلس النواب والتي تدعو إلى تطور القطاع الصناعي في العراق.

وأضاف الشمري: هناك قوانين كثيرة قد شرّعت من قبل مجلس النواب ولم يتم تطبيقها والتي تصب لخدمة القطاع الصناعي مما تدفعه إلى الأمام وتجعل الاقتصاد العراقي اقتصادا قويا ومستندا الى قطاعات اقتصادية كبيرة وحيوية.

وأشار إلى: أن محافظة النجف الأشرف شهدت خلال الأيام الماضية تظاهرة كبيرة بسبب الاستيراد المستمر للمنتجات الزراعية من الخارج والتي منع استيرادها في وقت سابق من قبل الحكومة الاتحادية، وتابع: هذا ما يدل على وجود فساد مالي وإداري في الحدود العراقية مما أثرت وبشكل كبير على المنتج المحلي من الزراعة.

وذكر رئيس التجمع الصناعي العراقي: إذا أرادت الحكومة الاتحادية النهوض بالاقتصاد الوطني فعليها أن تنمي جميع القطاعات الاقتصادية لاسيما الصناعي كونه مهما، إضافة الى تفعيل القوانين الداعمة لقطاعي الزراعة والصناعة كافة من أجل النهوض بالاقتصاد العراقي.

وكان قد طالب عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية والنائب عن التحالف الوطني عبد الحسين ريسان في تصريح سابق(للوكالة الاخبارية للانباء) بتشكيل مجلس تنفيذي أعلى مسؤول عن القرارات الاقتصادية ويحدد الخطط الإستراتيجية لغرض النهوض بالاقتصاد الوطني.

وبين ريسان: يقوم هذا المجلس بدراسة الموازنة السنوية قبل إقرارها ويرى نسب الموازنات التشغيلية والاستثمارية

ويضع الضوابط لسد العجز الذي يحصل في الموازنة، بالإضافة الى إنه يحدد نسبة التضخم ويجد الحلول للحد منه.

الاقتصاد النيابية: العراق سينافس دول الجوار صناعياً وتجارياً خلال السنوات القادمة

□ بغداد / الاخبارية

رأى عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية والنائب عن التحالف الوطني عبد الحسين عبطان قدرة العراق على منافسة دول الجوار صناعياً وتجارياً خلال السنوات القادمة لما يمتلك من مقومات اقتصادية كبيرة.

وقال عبطان في تصريح لمراسل (الوكالة الاخبارية للانباء) امس الخميس: سيشهد العراق خلال السنوات القادمة تطور كبير في اقتصاده مما يجعله ينافس دول الجوار ودول الشرق الاوسط صناعياً وتجارياً كونه يمتلك مقومات اقتصادية كبيرة على صعيد القطاع الصناعي والزراعي التجاري.

وأضاف عبطان: العراق غني بموارده الطبيعية والبشرية ولديه المؤهلات لكي يصبح منطقة حيوية فاعلة للتبادلات التجارية مع جميع دول العالم في المنطقة، متأملاً خلال السنوات الثلاث القادمة بأن يقطع العراق أشواطاً كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية.

وأشار عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية الى أن العراق اليوم يشهد تطورا كبيرا في مجال التصدير النفطي مما يؤدي الى زيادة إيراداته المالية وهذا ما يدفعه الى تفعيل جميع قطاعاته الاقتصادية في البلد.

وكان قد توقع عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية والنائب عن التحالف الوطني يوسف الطائي في تصريح سابق(للوكالة الاخبارية للانباء):ان السنوات القادمة ستشهد حركة كبيرة في البلد من إعمار واستثمار وتشييد مشاريع استثمارية ونمو اقتصادي كبير على مختلف القطاعات وتكون مغايرة عن السنوات الماضية التي كانت سنوات سياسية وعسكرية، مبيناً: الدولة بدأت تركز على الخطط الإستراتيجية الاستثمارية لغرض للنهوض بالاقتصاد العراقي.

وأشار الطائي إلى ان أحتياطي البنك المركزي يعتبر اليوم من أكبر الاحتياطات المالية في تاريخ العراق حيث بلغ أكثر من (٦٠) مليار دولار وهذا ما ينعكس إيجاباً على سعر الصرف للدينار العراقي وتقويته في التعاملات الدولية، بالإضافة الى إنها ستجذب المستثمرين الى العراق وهذا ما يدل على إن السنوات القادمة ستكون اقتصادية.

ودعا الطائي الى ضرورة التكامل الاقتصادي ما بين القطاعات المختلفة من خلال تفعيلها كالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها، لأنها ستكفل نجاح عملية التنمية الاقتصادية للبلد

خبير اقتصادي: ضعف الدور الضريبي لاعتماد البلاد على إيرادات النفط

□ بغداد / المدى

شدد الخبير الاقتصادي احمد بريهي على ضرورة فرض ضرائب من اجل إنعاش السياسة المالية العامة للبلاد .

وقال بريهي في تصريح أمس الخميس :أن الدور الضريبي في العراق ضعيف جداً، نظراً لاعتماد البلاد على الإيرادات النفطية ما أدى الى ضعف الاعتماد على الإيرادات الضريبية بالتالي عود المواطنين على عدم دفع الضرائب او التهرب منها. وأضاف الخبير الاقتصادي: أن تفاوت نسب الضرائب بين الارتفاع والانخفاض يؤثر على حجم الاستثمار في البلاد لان المستثمر يقطع صافي الربح بعد اقتطاع الضرائب، متوقعاً زيادة الإيرادات العامة عن الإنفاقات لموازنة عام٢٠١٢.

وأشار بريهي الى: أن تقوية النظام الضريبي في البلاد يكون من خلال إيجاد تشريع قانوني ينظم كيف وكم يقتطع من دخل الفرد والسلع اضافة الى تحديث المسوحات الضريبية وذلك بتوفير المعلومات عن الشركات والافراد مع اتباع اجراءات تكسب موظفي جباية الضرائب مهارات معينة لاستحصال الضريبة، مؤكدا ورود معلومات عن تهيئة وزارة المالية البرنامج الجديد الذي تعمل على إطلاقه لغرض استحصال الضريبة .

وكشف الخبير المالي مناف الصائغ في وقت سابق (للاخبارية): ان حصيلة العراق من الضرائب العام الماضي بلغت نصف مليون دولار، وذلك للضعف والخلل الكبير في النظام الضريبي.

قال الصائغ:ان الايرادات التي يتم استحصالها من الضرائب غير مجدية و(لا تسد الرمق) لعدة أسباب منها، ضعف الجهاز القائم على تنفيذ عملية جباية الضرائب، وضعف القانون وعدم قدرته على إقناع الآخرين بأهمية ذلك.

مؤشر سوق العراق للأوراق المالية يشهد ارتفاعاً بنسبة ٠,١٧ %

□ بغداد / متابعة المدى

سجل مؤشر سوق العراق للأوراق المالية في جلسة امس الخميس ارتفاعا بنسبة ٠,١٧ بالمئة مسجلا ١٢٤,٣٧ نقطة.

وذكرت نشرة السوق جرى خلال الجلسة تداول اسهم ٣٢ شركةً مساهمة من اصل ٨٥ شركةً مدرجة الكترونيا ، ارتفعت اسعار اسهم ٢٥ شركةً ، وانخفضت اسعار اسهم ٥ شركات منها ، فيما حافظت شركتان على اسعار اسهمها . مبينة تجاوز عدد الاسهم المتداولة في جلسة امس ٩٠٩ ملايين سهم بقيمة مليار و٦٢٩ مليون دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٦٧٥ عقد تداول.

واضافت النشرة شهد القطاع المصرفي تداول اسهم ١٠ شركات ، انخفضت اسعار اسهم شركتين ، وارتفعت اسعار اسهم ٨ شركاتً، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها ٤٨١ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٦٥٥ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٥٢ عقد تداول. وتابعت أما القطاع الصناعي فشهد تداول اسهم ٨ شركات، انخفضت اسعار اسهم ٤ شركات ، وارتفعت اسعار اسهم ٤ شركات اخرى ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة للشركات الصناعية ٣١٨ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٥١٩ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٣٥ عقد تداول.

واوضحت النشرة شهد قطاع الفنادق تداول اسهم ٥ شركات ، انخفضت اسعار اسهم شركة واحدة منها ، وارتفعت اسعار اسهم ٣ شركات ، فيما حافظت شركة واحدة على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق ٣ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ٦١ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٢ عقد تداول.

وبينت شهد قطاع الخدمات تداول اسهم ٤ شركات، ارتفعت اسعار اسهمها جميعاً ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ١٠٠ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٣٧٠ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٣٠ عقد تداول.

وجرى تنفيذ ٣٢ عقد شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات المصارف والخدمات والاستثمار والصناعة والزراعة ، فيما جرى تنفيذ ٦٨ عقد بيع في قطاعات الفنادق والصناعة والخدمات.

اسواق البورصة

شل تنسحب من مفاوضات نفطية بإقليم كردستان

□ أربيل / متابعة المدى

انسحبت شركة شل النفطية من محادثات مع حكومة إقليم كردستان العراق لتطوير حقول نفطية من أجل حماية استثماراتها في جنوب العراق بما فيها اتفاقية مع الحكومة العراقية في بغداد لتطوير مشروعات للغاز بقيمة ١٧ مليار دولار.

وتسعى حكومة إقليم كردستان العراق إلى زيادة إنتاج النفط في الإقليم إلى مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٥ من ١٥٠ ألفا حاليا بمساعدة شركات النفط العالمية.

وقالت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية إن مسؤولين عراقيين هددوا في الأيام الأخيرة بإلغاء عقد لتطوير حقول نفط أيضا مع إكسون موبيل الأميركية بعدما نشرت الصحيفة نفسها أن الشركة أصبحت أول شركة نفط كبيرة تتوصل إلى اتفاق للاستكشاف مع حكومة كردستان العراق.

يشار إلى أن شركتي شل وميتسوبيشي حصلتا على امتياز من الحكومة العراقية لتجميع الغاز المصاحب في حقول الرميلة والزبير وغرب القرنة حول مدينة البصرة، ومن المنتظر أن توقع شل العقد في الأسبوع المقبل.

وأضافت الصحيفة أن الشركات الغربية تتسابق للحصول على فرص للاستثمار في العراق الذي يمتلك أحد أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم.

وأشارت إلى أن بغداد تسعى إلى فرض حظر على الشركات التي تعمل في إقليم كردستان.

يشار إلى أن العراق استطاع زيادة إنتاجه من النفط ليصل في الفترة الأخيرة إلى ٢,٨ مليون برميل يوميا.

وانتقد التحالف الكردستاني في مجلس النواب العراقي امس الخميس مجددا موقف نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني الذي يعارض بشدة إبرام الإقليم لعقود النفط.

وقال المتحدث باسم التحالف مؤيد طيب لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إن "الشهرستاني قفز على الاتفاقات السياسية المبرمة بين بغداد وأربيل الأخيرة وقفز على قانون النفط والغاز غير المقر حتى الآن عبر تصرفاته وقراراته الفردية."

واوضح أن "تهديد الشركات الأجنبية النفطية العاملة في إقليم كردستان بحرمانها من العقود في جميع المحافظات العراقية فيما لو استمرت في تعاقدت مع حكومة كردستان مرفوض جملة وتفصيلا، والإقليم لن يقبل مثل هكذا تصرفات."

وتابع طيب بالقول إن "إقليم كردستان يرى بأن الحل يمكن بأن تبقى الأمور والتعاقدات على حالها حتى الانتهاء من صياغة قانون للنفط والغاز"، لافتا إلى أن "الشهرستاني لا يزال يتعامل مع الملفات المشتركة بعقلية المركزية التي لا تتلاءم مع الوضع الجديد في العراق". وتأتي هذه التطورات في وقت أنهت ثلاث لجان تفاوضية مشتركة بين بغداد واربيل نهاية الشهر الماضي مفاوضاتها في بغداد بشأن الملفات العالقة ورفعت ثلاثة تقارير إلى رئيس الحكومة نوري المالكي.

والتقارير تناولت أبرز الملفات عالقة بين بغداد وأربيل وهي ملف المناطق المتنازع عليها، وميزانية حرس الإقليم (البيشمركة)، وقانون النفط والغاز.

وتوترت العلاقة مؤخراً بين بغداد واربيل بعد أن رفض إقليم كردستان مسودة لقانون النفط والغاز أقرتها الحكومة العراقية.

ويقول الإقليم إن مسودة القانون تركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم المحافظات، كما أنه مرر من مجلس الوزراء دون مراعاة الأصول القانونية.

وينص أحد بنود اتفاقيات أربيل على أن يصار إلى توافق بشأن قانون النفط والغاز، لكن الإقليم يتهم التحالف الوطني بالالتفاف على الاتفاقيات وتمرير مسودة القانون دون أخذ موقف الكرد.

وتعود جذور الأزمة بين بغداد وأربيل إلى عقود نفطية كان الإقليم قد أبرمها مع شركات نفطية عالمية دون موافقة وزارة النفط الاتحادية التي اعتبرت العقود "باطلة" ومخالفة للدستور.